E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011

The Political Awareness And Its Impact On The Iraqi Protests After 2011

م. م. علي رزاق شحيت* ALI RAZZAQ SHHIET

- الملخص:

شهد العراق في الاونة الاخيرة موجات احتجاجية متصاعدة واجهت تلك الاحتجاجات العديد من المتغيرات ومرت بمراحل نمو وتطور مختلفة وكان تنامي الوعي السياسي والثقافة العامة للمواطنين من جراء الانفتاح على العالم الخارجي وما صاحبه من تطور في وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي واحداث التغيير التي شهدتها الانظمة العربية الحاكمة, سببا في ازدياد ادراك المواطن بمسئولياته بحقوقه وواجباته السياسية وبضرورة استحصالها بكل الطرق والوسائل المتاحة., ازداد ذلك الشعور بعد العام 2011م وتجلى بصيغة حركات احتجاجية عارمة متأثرة بالثورات العربية في تلك المرحلة, اذ كان ذلك العام عاما صاخبا على البلدان العربية ففيه تصاعدت حدة ثورات الربيع العربي وامتلات الحركات الاحتجاجية ارجاء البلدان العربية, ولم يكن العراق بمنأى عن تلك الاحداث اذ شهد هو الاخر تصارع وحراك بين السلطة والشعب اسهم ذلك فيما بعد بصياغة وعيا جديدا وانتاج مفاهيم من شأنها اجبار القوى السياسية على تغيير خطابها ونزولها عند مطالب المحتجين وانتهاج خطاب اصلاحي يتلائم مع رغبة الشارع وكان ذلك حصيلة لجهود وتضحيات ثمينة قدمها المحتجون في سبيل اجراء اصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية شاملة.

- **الكلمات المفتاحية:** الاحتجاجات – الوعي السياسي – القمع – النخب

- **ABSTRACT**

In recent years, Iraq has witnessed escalating waves of protests that have faced many variables. These protests have gone through different stages of growth and development. The increasing political awareness and general culture of citizens were due to openness to the external world and the development of communication and social media, as well as the changes that the ruling Arab regimes witnessed. This led to an increase in citizens'

* جامعة النهرين \ كلية العلوم السياسية Ali.razzaq@nahrainuniv.edu.iq

awareness of their responsibilities, political rights, and duties, and the necessity of obtaining them by all available means. However this feeling increased after 2011 and demonstrated in the form of massive protest movements influenced by the Arab revolutions at that time. That year was a tumultuous year for Arab countries, as the intensity of the Arab Spring revolutions escalated, and protest movements filled the Arabic countries. Iraq was not immune to these events, as it also witnessed struggle and movement between the government and the people. This led to the formulation of a new awareness and the production of concepts that forced political forces to change their speech and respond to the demands of protesters by adopting a reformist discourse that appropriate with the desires of the street. This was the result of valuable efforts and sacrifices made by protesters in order to carry out comprehensive social, political, and economic reforms.

- **Key words:** Protests, Political Awareness, Repression, Elites

- **المقدمة :**

يعد السلوك الاحتجاجي نتاج ومحصلة للوعي السياسي فهو يسير بصورة متوازية معه فكلما تصاعدت وتيرة الوعي كلما تصاعدت معه صيحات الاحتجاج الناقم على الواقع المزري الذي يعيشه الفرد في شتى بقاع الارض وله يعود الفضل في انتاج الثورات الشعبية داخل البلدان, اذ انه يعد النواة الاولى التي تتكون منها الاحتجاجات والثورات فيما بعد وتقع عليه مسئولية تغيير واقع الشعوب التي تدور في دوامة الفقر والمرض والجهل باعتباره يفضي الى زيادة ادراك المواطن بحقوقه وواجباته السياسية وكذلك تعريفه بدوره الرقابي والتشريعي الذي يمارسه بواسطة الاحتجاج السلمي الرافض للسياسات التي تتخذها السلطات الحاكمة.

برز اثر الوعي السياسي بصورة كبيرة تحديداً بعد احداث التغيير التي شهدها العراق في العام 2003م, وما صاحبها من عملية تغيير في النظام السياسي القائم واحلال نظاما ديمقراطيا بديلا عنه, ذلك النظام الذي اعطى فسحة للمواطنين في التعبير عن أراءهم السياسية وتطلعاتهم سواء بواسطة الاحتجاج والتظاهر السلمي ام بغيره من الوسائل الاخرى. عليه بدأ الوعي السياسي العراقي ينمو شيئا فشيا وقد

لوحظ ذلك من خلال المطالب التي رفعها المحتجون, فبعد ان كانت اغلب المطالب شخصية وفئوية وحزبية اصبحت اليوم اكثر وعيا وادراكا بمصلحة البلاد فقد بدأت صيحات المحتجين في الآونة الاخيرة تنادي بأصلاح النظام السياسي برمته واجراء تعديلات عليه بل وفي بعض الاحيان طالبوا بتغيير جذري للنظام. من هنا بدأ المحتجين يأخذون دورهم في تصحيح وتعديل مسار النظام السياسي العراقي القائم وهذا ما سيظهر لنا خلال البحث.

- **اهمية البحث:**

تبرز اهمية الموضوع في كونه متأتي من الواقع الذي نعيشه ويعالج مشكلة بدأت تظهر كثيرا على الساحة السياسية العراقية خصوصا بعد العام 2011م, فهو يستهدف ركيزة اساسية من ركائز النظام السياسي الديمقراطي العراقي وهي حق التظاهر وحرية التعبير عن الرأي.

- **هدف البحث :**

تهدف الدراسة الى تعزيز الوعي السياسي الشعبي عن طريق عرض وتحليل ونقد للمسار الاحتجاجي المطالب بالحقوق والحريات وسبل تحقيقها بالطرق الدستورية وتجاوز المعوقات التي تعيقها.

- **مشكلة البحث:**

يسعى موضوع البحث الى الاجابة عن الاسباب التي تؤدي الى اندلاع الاحتجاجات العراقية ؟ وكيفية تعامل النظام السياسي مع تلك الاحتجاجات ومطالبها ؟ وكيف أثر الوعي السياسي فيها؟

- **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث من تبيان وعرض للاحتجاجات العراقية الناشئة بعد العام 2011م, والاسباب التي ادت الى اندلاعها, وكيفية تعاطي السلطات السياسية الحاكمة معها, مع بيان لاهم المطالب التي رفعها المحتجون والتركيز على ما حققته تلك الاحتجاجات السياسية وما لم تحققه مؤشرين الاسباب التي حالت بينها وبين تحقيق تلك المطالب, ومركزين على دور وأثر الوعي السياسي على تلك العملية بمجملها.

- **الاطار المنهجي للبحث:**

ارتكزنا في بحثنا على المناهج العلمية الرصينة في خطوة مهمة للوقوف على ارضية صلبة ننطلق منها في سرد محاور بحثنا ومن هذه المناهج: المنهج التاريخي الذي سرنا عليه في عرض الاحداث والوقائع التاريخية السابقة, والمنهج التحليلي الذي اتبعناه في تحليلنا للظاهرة الاحتجاجية وبيان

مراحل تطورها وربط احداثها للوصول بها الى حقائق علمية رصينة, اضافة الى المنهج النقدي الذي مكننا من تشخيص مكامن القوة والضعف في الاحتجاجات العراقية وامكانية تجاوزها مستقبلا.

- **هيكلية البحث:**

انقسمت الدراسة الى ثلاث محاور نتناول في المحور الاول الاطار المفاهيمي لمفهومي الوعي السياسي والاحتجاج لغةً واصطلاحاً وكذلك نسلط الضوء فيه على دور الوعي السياسي في صيرورة الاحتجاجات العراقية وتطورها. أما في المحور الثاني فتناولنا الدوافع والمؤثرات الداخلية والخارجية التي واجهتها الاحتجاجات العراقية, وكيف أثرت في مسارها بصورة عامة. أما المحور الثالث فكان عن ابرز ما حققته وما لم تحققه الحركات الاحتجاجية العراقية بعد العام 2011م وناقشنا أهم الاسباب والمعوقات التي عاقت تلك الاحتجاجات وحالت دون تحقيق اغلب مطالبها.

اولا: أطار مفاهيمي

1- مفهوم الوعي

يعرف الوعي لغتةً: بأنه تمييز وأدراك عن طريق الحواس أو عبر الملكية العقلية, ومصدره وعى ومفرده توعية, والمفعول به موعي (للمعتدي). وعي, يعي ع \ عه, وعياً, فهو واع, ووعت الأذن اي سمعت, ووعي الشخص الامر اي ادركه على حقيقته.[1]

أما في الاصطلاح: فيعرف بأنه: أدراك الفرد لم يحيط به ادراكا مباشرا, وينطوي على وقوف الفرد على فكرة جديدة, وشعوره بحاجة الى مزيد من المعلومات عنها,[2] اذ يعنى بزيادة المعرفة والفهم والادراك للنفس والعالم الخارجي والانتماء الاجتماعي بناءا على التأمل والتفكر لما يحيط به, ويؤدي الى اتخاذ مواقف فردية او جماعية بحسب الظاهرة والظروف التي يمر بها الفرد,[3] وبحسب شعوره بالصواب والخطأ, واتباع ما هو صواب والابتعاد عن الخطاء.[4]

---

1 – د. احمد مختار عمر, واخرون, معجم اللغة العربية المعاصرة, مجلد1, ط1, عالم الكتب, القاهرة, 2008م, ص(2468-2469).

2 – د. عبد الفتاح عبد الكافي, الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي), ط1, كتب عربية, 2005م, ص492.

3 – د. عبد الوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ط1, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, ج7, بيروت – لبنان, ص295.

4 – أندريه لالاند, موسوعة لالاند الفلسفية, مجلد1, ط2, ترجمة: خليل احمد خليل, منشورات عويدات, بيروت – باريس, 2001م,ص139.

ويمكن كذلك تعريف الوعي بأعتباره: جملة الظواهر التي تظهر في آن معين, وذلك بناءا على وعي شخصي معين, وعكسه اللاوعي, ويعتبر الوعي عبارة عن متغير غير ثابت عند الافراد, ويتكون تبعا للظروف والتجارب التي يمر بها الفرد. ومن اشهر انواع الوعي هو الوعي السياسي والذي يعتبر القوة الكامنة والمحركة للنشاط والسلوك الاحتجاجي,[1] ويتكون الوعي السياسي عن طريق زيادة المعرفة بالظاهرة السياسية ويتم ذلك من خلال عدة عوامل من بينها الانفتاح على العالم الخارجي والمشاركة والتفاعل في النشاطات السياسية المختلفة.

بناءا على ما ذكر يمكن تعريف الوعي السياسي بأنه: أدراك الفرد والجماعة ادراكا مباشرا للاحداث والمخاطر السياسية المحيطة بهم, بناءا على التفكر والتأمل بالظاهرة السياسية للوصول الى حقائق جديدة من شأنها ان تعزز من قدرة النظام السياسي على اتخاذ مواقف ترسم مستقبل الفرد والجماعة داخل النظام, وقد يترتب على ذلك انتهاج طرق ووسائل احتجاجية في تعاطي الافراد مع النظام السياسي في حال انعدمت استجابة الانظمة السياسية لهذه الفاعلية, وتشترك عدة اسباب في تكوين الوعي السياسي الاحتجاجي الشعبي الرافض للنظم السياسية من بينها عنف السلطة واستبدادها وتفردها بالحكم وألغاء مبدأ التداول السلمي للسلطة, والتعسف وكبت للحريات السياسية وغيرها.[2]

2- <u>مفهوم الاحتجاجات السياسية:</u> الاحتجاج لغةً: مصدر للفعل احتج. والجمع احتجاجات, غالبا ما يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن عدم الرضا.[3] ويمثل الاحتجاج حالة من الاعتراض على الوضع الراهن والمطالبة بتغييره.[4] أما في الاصطلاح فتعرف الاحتجاجات بأنها: " جهود ملموسة تبذلها جماعة اجتماعية معينة, من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف السياسية والاجتماعية."[5] وينتج الفعل الاحتجاجي

1 - المصدر نفسه, ص165.

2 - د. محمد الساهر, الخلفية الثقافية للحكم التسلطي في المجتمعات العربية المعاصرة, ط1, دار أوم, بغداد - شارع المتنبي, 2014م,ص ص (92-94).

3 - احمد عبد الرحمن, معجم المعاني الجامع, ج2, ط1, مركز الاهرام للطباعة والنشر, القاهرة, 2014م, ص502.

4 - احمد مختار عمر, معجم اللغة العربية المعاصرة, ج1, ط1, عالم الكتب, القاهرة, 2008م, ص497.

5 - فاروق مداس, قاموس مصطلحات علم الاجتماع, ط1, دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع, السعودية, 2011م, ص110.

نتيجة لعمليات التفاعل والادراك ما بين الجماعات, ويمكن ان نفسر الحدث الاحتجاجي طبقاً لأربع نطريات.[1]

أ- منظور التداعي المجتمعي: " يفسر سلوك الاحتجاج بوصفه نتيجة للمظالم الاجتماعية".

ب- منظور البحث عن الهوية والمعنى: "يفسر سلوك الاحتجاج بوصفه توجها نحو تحقيق هويات اجتماعية جديدة."

ت- منظور حراك الموارد: "يفسر سلوك الاحتجاج بوصفه وظيفة لحركة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع."

ث- منظور العمليات السياسية: "يفسر سلوك الاحتجاج بأنه في الاساس نتاج لتوافر الفرص السياسية في المجتمع."

أما الحركات الاحتجاجية فيمكن تعريفها بأختصار على أنها: " التقاء او حشد جماعة من الناس, من اجل احداث حالة من التغيير السياسي والاجتماعي في نمط القيم السائدة والممارسات السلبية, سواء بشكل جزئي او كلي."[2]

3- دور الوعي السياسي في صيرورة الاحتجاجات في العراق.

أ- دور المؤسسات التربوية والتعليمية:

تلعب مؤسسات التربية والتعليم داخل البلاد دورا اساسيا في الاعداد والتهيئة والتوعية الثقافية بصورة عامة والتوعية السياسية بصورة خاصة, وتمارس هذا الدور مؤسسات متخصصة ومجهزة بكوادر اعدت لهذا الغرض ومن هذه المؤسسات المدارس والجامعات والمعاهد وغيرها من المؤسسات الاخرى. تعمل هذه المنظومة المتكاملة جاهدة في صياغة عقل المواطن وتقوية انتماءه وتعزيز وطنيته وزرع حب الوطن والولاء له, ويكون ذلك عن طريق اعداد اساتذة ومناهج علمية تعزز من مفهوم الهوية الوطنية والولاء للبلد هذا من جانب, ومن جانب اخر تعمل هذه المؤسسات على تعزيز الجانب العلمي والمعرفي وزيادة الانتاج والابتكار لرفد البلاد بالطاقات الشبابية المنتجة. عن طريق هذه العملية تسهم هذه المؤسسات في

1 – د. فارس كمال نظمي, المحرومون في العراق – هويتهم الوطنية واحتياجاتهم الجمعية, ط1, دار البصائر, بيروت – لبنان, 2010م, ص – ص (199 – 202).

2 – محمد مصطفى, المعجم الوسيط, ط1, اصدارات مجمع اللغة العربية, القاهرة, 2004م, ص156.

بناء الوعي السياسي الوطني وتكوين واعداد جيل من الشباب الواعي والمدرك لدوره في بناء بلده ومواجهة من يستنزف خيراته ويريد به السوء.[1]

عليه برز دور هذه المنظومة المتكاملة جليا على ارض الواقع في جميع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد وازداد هذا الدور تدريجيا الى ان وصل الى اعلى مراحله في الآونة الاخيرة وما شهدته سوح التظاهر والاحتجاج من مشاركة فاعلة بين الطلبة والاساتذة الا دليلا واضحا على كلامنا, فقد اعلنت النقابات العراقية متمثلة اضرابها العام ودعت الى النفير في الخروج على النظام القائم والدعوة الى اجراء اصلاحات في شكل وبنية النظام السياسي لتلافي المشاكل والارهاصات التي تغولت داخله, وبدأ الاساتذة والطلبة يتوافدون كالسيل الجارف يوما بعد يوم الى سوح الاحتجاج منادين بهتافات وطنية واصلاحية مدركين لاهمية دورهم في بناء وطنهم.[2]

ب- دور وسائل الاعلام:

لقد كان لوسائل الاعلام العربية والعراقية الدور الابرز في نقل وتغطية الاحداث العراقية, وانقسمت وسائل الاعلام المحلية والعربية الى قطبين متضادين قطب داعم ومؤيد للاحتجاجات وقطب معارض لها, مارس كل من هذين القطبين كل الطرق والوسائل المتاحة له كل بحسب توجهاته وسياساته, وكان موقف وسائل الاعلام هذه متأتي بفعل عامل رئيسي تمثل في: مليكة وتوجهات القنوات الفضائية, اذ ان اغلب وسائل الاعلام كانت تغطي وتدعم المحتجين تبعا لسياسة القناة وتوجهات مالكيها السياسية. تجلى ذلك في المطالب التي رفعها المحتجين وهذا اختلف من حركة احتجاجية الى اخرى فكلما كانت مطالب المحتجين منسجمة مع ما تدعوا اليه وسائل الاعلام كلما زادت من تغطيتها للحدث وتفاعلها معه, والعكس صحيح.[3]

عليه انقسمت وسائل الاعلام في دعمها للحدث بين مؤيد ومعارض, أما مواقع التواصل الاجتماعي فأنها لم تختلف كثيرا عن وسائل الاعلام الاخرى فهي ايضا كانت منقسمة الى فريقين فريق مؤيد وفريق معارض وتتفاوت المعارضة والتاييد هي الاخرى بحسب توجهات مالكيها السياسية لكن لا يخفي وجود

---

1 – د. شفيق ابراهيم الجبوري, واقع المجتمع العراقي: دراسة سوسيولوجية, ط1, بيروت, 2020م,ص188.

2 – د. محمد صادق الهاشمي, الثقافة السياسية للشعب العراقي (وابرز تحولاتها), ط2, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2013م,ص311.

3 – د. خالد المعيني, كي لا تسرق الثورات دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية, ط1, منشورات ضفاف, الرياض, 2014, ص79.

الاعلام الموجه صوت الاعلام المهني الحر الذي تحمل شتى الطعون والمحن والمضايقات من قبل السلطة واضطر الى تغطية الحدث بطرق سرية تحفظا على كوادره من بطش السلطة. [1]

بغض النظر عن مواقف وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي, يمكننا القول انها اسهمت جميعا بصورة او باخرى في نقل الحراك الشعبي الى المجتمع وتصديره الى الخارج الامر الذي اجبر الطرفين (المحتجين والسلطة) على التعامل بحذر مع الاخر كون كل تحركاتهم وسكناتهم هي عرضة للمسآئلة الدولية والمحلية, من هنا برز دور وسائل الاعلام في الضغط على الفعل ورد الفعل وضبط ايقاع الطرفين.

ت- دور النخب المجتمعية:

في خضم حديثنا عن النخب العراقية المجتمعية بصورة عامة والاحتجاجية بصورة خاصة نحاول الاجابة عن التساؤل المهم الذي يثار بين الحين والاخر والذي يحتاج الى اجابات صريحة بعيدة عن المحاباة والمجاملات ومفاد هذا التساؤل هو: هل تمكنت النخب العراقية من انتاج نظرية سياسية – اجتماعية خاصة بهم على غرار ما قامت به الدول المتقدمة في العالم, ام ان عملهم انصب على اجترار لما انتجته دول العالم الاخر؟

وفي خضم الاجابة على هذا التساؤل ومن خلال ملاحظتنا لواقع النخب العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة فقد وجدنا في حقيقة الامر ان هذه النخب عاجزة عن انتاج نظرية سياسية خاصة بها ومنشغلة بمسائل ثانوية لم تعد تشكل خطر على بلداننا متناسين القضايا الجوهرية التي تمس حياة الشعوب فهم في غالبيتهم منشغلين بقضايا صراع الحضارات والاديان والمذاهب ويتغنون بالالقاب الغريبة عن مجتمعاتنا كالليبرالي والماركسي وغيرها من الالقاب التي تضفي الاناقة والرونق على مظاهرهم فضلا عن ان اغلبهم منطوين على انفسهم ومنعزلين بمنتديات ومحافل منغلقة يمارسون ادوارهم فيما بينهم بعيدين عن الواقع وتطلعات المستقبل. [2]

ان اخطر مراحل التراجع على بلداننا تكمن في عجز النخبة عن انتاج افكار جديدة خاصة بهم يستطيعون من خلالها تغيير الواقع المزري الذي يعيشوه هم انفسهم فمشكلة النخبة اليوم تكمن في محاولتهم المستميتة في جعل بلدانهم نماذج مصغرة من بلدان العالم الغربي غير أبهين لاي خصوصية

1 – علي عبد الهادي المعموري, بحث في كتاب: السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية, ط1, دار الرافدين, بيروت, 2020م, ص25.

2 – د. نوال سعداوي, قضايا المرأة والفكر والسياسة, ط1, مكتبة مدبولي, 2001, ص ص (114- 116).

ثقافية لبلدانهم متناسين المسئولية التي تقع على عاتقهم في تطوير الوعي السياسي وتنمية الحس الوطني والولاء الداخلي للبلد فكيف لنخب مسئولة عن اللحمة والتوجه الوطني وهي تنادي بأفكار لا تتلائم مع واقع مجتمعنا.[1] نحن هنا لا نحاول ان نلغي اي وجود للاخر او ان ندعوا الى عدم الاستفادة من التجارب الغربية بقدر ما نحاول الدعوة الى تأسيس نظرية سياسية تحمل في طياتها الخصوصية الوطنية لبلدنا تتمكن من خلالها الاندماج في المجتمع العراقي.

ث- دور المرأة

لقد برز دور المرأة في تنمية الوعي السياسي الاحتجاجي عن طريقين الاول تمثل في دورها داخل الاسرة والثاني تمثل في دورها داخل المجتمع. أما دورها داخل الاسرة بأعتبارها الام والمربية والمدرسة الاولى التي يستق منها الطفل وعيه الاول لينطلق منه الى عنان المجتمع.[2] مارست المرأة هذا الدور بواسطة عمل شاق وجهد متواصل داخل الاسرة بتغذية افراد عائلتها بالمثل والقيم الاجتماعية السامية من حب الوطن والولاء له والانتماء اليه, وكذلك في تعزيز ثقة ابناءها بأنفسهم ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالشكل الذي ينمي الوعي داخل الفرد, وكذلك عن طريق زرع العزيمة والاصرار والاباء والتحدي داخلهم, والقوة في مواجهة الظلم واليأس والتسلط فقد كان لدور المرأة داخل المنزل عن طريق رعايتها لافراد عائلتها وتوعيتهم يعادل ما كانت تمارسه الاخريات خارج هذه المؤسسة.[3]

أما دورها داخل المجتمع فقد لعبت المرأة في العقود الاخيرة دورا بارزا في زيادة الوعي السياسي والاحتجاجي داخل المجتمع, وكان لقضايا تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل ومنحها كافة الحقوق والحريات والدعوة الى تخليصها من قيود العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية الحافز في جعل المرأة قوية تشارك الرجل بهمومه وتطلعاته وتقف معه جنبا الى جنب في ساحات الاحتجاج للمطالبة بنيل حقوقها, فقد شاركت المرأة في كل الحركات والوقفات الاحتجاجية العراقية, وكان جل تركيزها منصب على الوضع القانوني والاجتماعي والسياسي لها والعمل على تكييفه بما يتناسب وتطلعاتهم ورؤاهم المستقبلية.[4] هذا ولم يخفي ذلك مواجهة المرأة العديد من المصاعب وهي تسعى نحو حلحلة مشاكلها فعلى الرغم من مشاركة

---

1 – د. محمد صادق الهاشمي, مصدر سبق ذكره, ص204.

2 – د. شفيق ابراهيم الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص188.

3 – مجموعة مؤلفين, فقه المرأة: دراسات نقدية ومنطلقات التجديد المنهجي, ط1, مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي, بيروت, 2007, ص67.

4 – د. نوال السعداوي, مصدر سبق ذكره, ص ص (97,116,117).

المرأة في كل الحركات الاحتجاجية وسعيها الى تحقيق مطالبها, الا ان ذلك في الحقيقة لم يكن في مستوى الطموح, ففي اعلى نسب مشاركة للمرأة في الاحتجاجات لم تتعدى مشاركتهم ثلث مشاركة الرجال ويعود ذلك الى جملة من الاسباب من بينها الموروث الاجتماعي القبلي حول المرأة وقضية خروجها عن المألوف والعقوبات الصارمة التي قد تفرض عليها, الى جانب المعوقات الاجتماعية واجهت المرأة مشكلة عسكرة سوح التظاهر والاحتجاج وممارسة كافة اعمال العنف من قتل وتشريد واختطاف واغتصاب وغيرها من الوسائل البشعة التي مارستها السلطات في تعاطيها مع حركة المرأة الاحتجاجية, الامر الذي اجبر الكثير من النساء عن العزوف عن المشاركة في الاحتجاجات, لهذا كانت نسب مشاركة المرأة اقل من الرجل, الا انها كانت ذات تأثير قوي وفاعل داخل المجتمع بصورة عامة والاحتجاجات بصورة خاصة.[1]

ثانيا: الدوافع والمؤثرات الداخلية والخارجية التي واجهتها الاحتجاجات العراقية.

1- الدوافع الداخلية:

بلاشك ان اي حراك شعبي يسبقه مجموعة من الدوافع والمؤثرات التي ينبثق نتيجة لتراكمها, فعند ملاحظة اي عمل احتجاجي سنجد ان هناك ظروف طارئة قد سبقته وهيئت له وهو ما سنوضحه في هذا المحور:

أ- الدوافع والمؤثرات السياسية:

تعد المؤثرات السياسية من ابرز الدوافع التي تؤثر في واقع النظام السياسي وانعكاساته على الشعب بصورة مباشرة, وهي بمثابة الركيزة الاساسية التي ينبثق عنها الاحتجاج, وما تزايد الحركات الاحتجاجية العراقية الا نتيجة لتراكم الازمات والمشكلات السياسية وتعبير عن سخط شعبي عارم تجاه المنظومة السياسية برمتها, ومن المشاكل السياسية التي عصفت بالبلاد منذ تغيير النظام عام 2003م والى اليوم كثيرة نذكر منها ما يلي:

- **ازمة الانتخابات والمشاركة الشعبية:**

تعد الانتخابات من الوسائل والاليات الرئيسية في النظم الديمقراطية وهي المسئولة عن تشكل النظام السياسي برمته وان اي خلل او مشكلة في النظم الانتخابية سينسحب ذلك بصورة مباشرة على النظام السياسي. وقد برزت الى الساحة العراقية العديد من المشاكل الانتخابية منها ما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات, اذ شكلت المشاركة في الانتخابات العراقية نسب متدنية وما عزوف الناخب عن الانتخابات

1 – د. زهراء علي, بحث في كتاب: السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية, مصدر سابق, ص ص (62,76).

الا نتيجة ليأسه وأيمانه بأنعدام فرص التغيير عن طريق الانتخابات وقد عزز من ذلك المشاكل التي تطفوا الى الواقع بعد كل انتخابات والمتمثلة بالتزوير وبيع الاصوات وبطاقات الناخب والتلاعب بنتائج الانتخابات وغيرها من المشاكل الاخرى التي عززت من انعدام الثقة بين المواطن والطبقة السياسية الحاكمة واجه المواطن هذه المشاكل بأمتناعه وعزوفه عن التصويت والمشاركة في الانتخابات في خطوة منه لسحب الشرعية الشعبية من تحت النظام الحزبي العراقي وتشكيل وعيا جمعيا بضرورة التخلص من هذا النظام بكل الطرق والوسائل الاخرى المتاحة[1]. أضافة الى ازمة المشاركة برزت ازمة الكتلة السياسية الاكبر المسئولة عن تشكيل الحكومة, اذ بعد كل عملية انتخابية تتصارع الكتل السياسية فيما بينها في من سيشكل الحكومة وقد تصاعدت حدة التوترات في الاونة الاخيرة حول هذه المسائلة وما شهدنها من اعمال عنف في الاونة الاخيرة من قبل اطراف سياسية متصارعة فيما بينها الا دليل واضح على عظم هذه الازمة وضرورة وضع حد لها. أن جميع هذه المشاكل هي محصلة لنظم انتخابية غير ملائمة لواقعنا وطبيعة مجتمعنا المتكون من خليط من الاديان والطوائف والقوميات فهي في الحقيقة نظم تعزز من الانقسامات والهوايات الفرعية.[2]

- **أزمة التحاصص والتقاسم :**

المحاصصة الحزبية هي الاخرى من المشاكل التي عززت من السخط والاحتجاج الشعبي, أذ كان لطريقة تقاسم الكتل السياسية الحزبية الوزارات والهيئات والمناصب الاخرى فيما بينها بطرق طائفية مكوناتية فيما اسموه بالعرف السياسي (سنة – شيعة – كرد – اقليات), ادى الى ازدياد وتعزيز الانقسام والتصارع بين الاحزاب والكتل السياسية المتنفذة, كان لهذا العرف السياسي السيء الصيت الاثر في افشال العملية السياسية العراقية, اذ ان اغلب الاحزاب في النظم الانتخابية الديمقراطية اذا ما ارادات النجاح لابد لها ان تتسنم المناصب بناءا على اعتبارات الكفاءة والمهنية والعدالة والنزاهة والشفافية لتحقيق رضا المواطن وتوفير الخدمات وتطبيق البرنامج الانتخابي لا بناءا على الطائفة والقومية والقبلية وغيرها.[3]

---

1 – فارس كمال نظمي وحارث حسن, الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد, ط2, دار سطور للنشر والتوزيع, بغداد – شارع المتنبي, 2021م, ص26.

2 – م. م. عدي عبد مزهر, النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية 2010–2014 في العراق), مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 54, مجلد 13, 2016, ص18.

3 – فارس كمال نظمي وحارث حسن, الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد, مصدر سابق, ص26

- **ازمة الاحتواء:**

لقد مثل تعاطي السلطات السياسية العراقية مع المحتجين ازمة بحد ذاته, أذ كان لاستخدام العنف والقتل والتهديد ضد المحتجين احد ابرز الوسائل المستخدمة في مواجهة الحركات الاحتجاجية وهذا ينم عن جهل تلك السلطات بخطورة الامر كون التاريخ يشهد بزوال الانظمة المستبدة لشعوبها عبر الزمن وما كان لاستخدام العنف والقهر ضد المحتجين الا ان تزيد من اصرار وعزيمة المحتجين في تحقيق مطالبهم والضغط على النظام السياسي بأتجاهين الاول داخلي تمثل في تاجيج الرأي العام الداخلي من خلال عرض للانتهاكات التي تمارسها السلطة بحق ابناء الشعب عن طريق وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لكسب ود اكثر عدد من المحتجين وزيادة زخم الاحتجاج وبالتالي زيادة الضغط على النظام واجباره على الخضوع والاستسلام وتحقيق المطالب. أما الاتجاه الثاني فقد تمثل في تحشيد الرأي العام العالمي وكان ذلك عن طريق عقد المؤتمرات واللقاءات والندوات ونقل صور الانتهاكات والتعذيب للمنظمات العالمية لأعلام الرأي العام العالمي بخطورة المرحلة وضرورة سحب يد الدعم عن النظام السياسي القائم. شكلت هذه المرحلتين وسيلة ضغط قوية على النظام السياسي اجبرته فيما بعد على احتواء المحتجين والنزول عند مطالبهم والابتعاد عن اعمال العنف التي يمارسها ضدهم,[1] كون الدستور والنظام السياسي العراقي قد سمح لهم بحق الاحتجاج والتظاهر السلمي.[2]

ب-دوافع اقتصادية – اجتماعية:

لا يمكن فصل اي حراك شعبي عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المحتجون في اية بلد, وما الاحتجاجات العراقية الا جزء من الواقع الذي يعيشه الفرد العراقي سواء كان ذلك الواقع متعلق بالمظالم الاجتماعية من انعدام العدالة والمساواة امام القانون والتكافؤ في فرص العمل والحق في العيش الكريم بما نص عليه الدستور, ام كان متعلقا بالحالة الاقتصادية للفرد العراقي. فاذا ما تتبعنا واقع الفرد العراقي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فسنلاحظ بدون ادنى شك حجم المعاناة والظلم الذي يعيشها الفرد فقد صنفت العاصمة العراقية بغداد لثلاث مرات من بين اسوء مدن العالم في العيش وما حال بقية المحافظات والمدن العراقية الاخرى بأحسن منها,[3] الى جانب ذلك كان لسوء توزيع الخدمات بين المحافظات والمناطق العراقية واستشراء الفساد في اغلب مفاصل الدولة ومؤسساتها وعجز السلطات

1 – فارس كمال نظمي وحارث حسن, المصدر نفسه, ص28

2 – دستور جمهورية العراق لصادر في العام 2005م, المادة 38.

3 – https://7al.net/2021/08/20/%D9%85%D8%B1%D9%91%D8%A9

التنفيذية والرقابية عن مواجهته وغياب الخطط في القضاء عليه وتقاعس المسئولون عن اداء مهام النهوض وسبل انجاحها ادى ذلك الى تفاقم الازمات,[1] ومن بين تلك الازمات الاخرى ازمة البطالة, اذ تعد ازمة البطالة من بين اخطر الازمات لما تفرزه من انتشار الجهل وتعاطي المخدرات وانتشار للجريمة والقتل وغيرها من المشاكل الاجتماعية الاخرى, ناهيك عن الازمات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى والتي لا تقل خطورة عن ازمة البطالة والفساد.[2]

لم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة موفقة في تعاطيها مع هذه الازمات اذ انها اخذت تتزايد يوما بعد يوم ولم تضع الحكومات حلول وخطط جوهرية لمعالجتها ففشلت اغلب خطط التنمية المستدامة وتغولت السلطات بوليسيا على حساب حقوق المواطنين الاساسية ودب اليأس وانعدام الامل في قلوب الشباب يقابله الترف والنعيم والرخاء الذي أمتلاءت به قصور الحكام والاحزاب السياسية ادى ذلك الى احداث هوة بين ما يطمح اليه الشباب العراقي والمستقبل الذي ينتظرهم وبين ما ينعم به رجال السلطة والنظام السياسي. زاد ذلك الواقع من السخط الشعبي مما ادى الى اعداد وتهيئة ارضية خصبة للانطلاق الاحتجاجي والفوران الشعبي ضد النظام السياسي,[3] وما نشهده هذه اللحظة من استقرار وهدوء نسبي في الساحة العراقية مع استمرار السلطات الحاكمة في اهدار الثروات وعدم الاهتمام بحقوق المواطنين وحرياتهم ومصيرهم سيقود بلا شك في المستقبل القريب الى ثورات احتجاجية شعبية عارمة ينتزع عن طريقها المحتجون كل ما فقدوه بسبب اهمال السلطات ففي كل حراك شعبي اول ما يستهدفه المحتجون هو اصلاح حالهم الاقتصادي والاجتماعي, لذلك يجب على صانع القرار العراقي ان يعي جيدا خطورة هذا الاهمال وضرورة ايجاد الحلول المناسبة له.[4]

2- الدوافع الخارجية:

لا يخلو القرار السياسي في اية دولة من دول العالم من التدخلات والضغوط الخارجية فكل الدول تتاثر بالفعل الخارجي ولا يستثنى من ذلك اية دولة فحتى الدول العظمى كأمريكا وروسيا هي الاخرى تتعرض للتدخلات الخارجية الا ان حجم هذه التدخلات وتأثيرها يختلف من دولة لاخرى, عليه تتباين

1 – د. شفيق ابراهيم الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص96.
2 – د. خضير عباس عطوان, البطالة والعنف في المجتمع العراقي دراسة استطلاعية – سياسية في علاقات التاثير لأرآء عينة, ط1, رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2013م, ص59.
3 – د. خالد المعيني, مصدر سبق ذكره, ص ص (22-23).
4 – أبراهيم حسيب الغالبي, مصدر سبق ذكره, ص360.

حجم التدخلات الخارجية واثرها على الساحة العراقية من دولة الى اخرى, اذ اتسمت اطرافا اقليمية ودولية بعظم تاثيرها في القرار الداخلي العراقي وكان للظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق السبب في جعل العراق ساحة للتدخلات الخارجية الرسمية وغير الرسمية.[1]

تبعا لذلك يمكن ان نصنف الدول المؤثرة في الساحة العراقية الى شقين دول غير عربية منها ايران تركيا امريكا وبريطانيا والصين واسرائيل, ودول عربية متمثلة بدول المغرب العربي ومصر وسورية والمملكة العربية السعودية وغيرها, ولا يمكننا في هذا المحور ان نتطرق الى علاقات العراق بهذه الدول جميعا نتيجة لتوسع الموضوع, لذلك سنسلط الضوء على بعض الاحداث والدول المؤثرة في الاحتجاجات العراقية في الاونة الاخيرة.

انطلاقا من الخصوصية الثقافية والانتماء الحضاري والتاريخي والفكري والديني للشعوب والبلدان العربية, ووحدة المشروع العربي انبثقت العلاقات العراقية بالدول العربية وامتازت بعمقها وتجذرها عبر السنين ومرت هذه العلاقات بفترات متفاوتة اتصفت بتوترها حينا, واستقرارها احيانا اخرى, فهي كغيرها مبنية على اسس واعتبارات مرحلية متأثرة بمجريات الاحداث الداخلية والخارجية, تنامت هذه العلاقات شيئا فشيئا, فبعد توترها أبان حرب الخليج الثانية عادت الى الواجهة تدريجيا بعد تغيير النظام السياسي العراقي في العام 2003م ايمانا بضرورة اعادة بناء العلاقات نتيجة لعمقها وتأثيرها المتبادل بين الدول العربية.

برز تأثير العلاقات العربية مع العراق في الاحتجاجات الى الواجهة بعد احداث الربيع العربي مطلع العام 2011م وما صاحبها من مجريات واحداث متسارعة في بعض دول العالم العربي منها مصر وسوريا وتونس والجزائر وليبيا, اذ قادت الشعوب في هذه الدول حركات احتجاجية على النظم السياسية الحاكمة واستطاعت الاطاحة بالحكام المتربعين على عرش السلطة لعقود من الزمن, وما كانت الساحة العراقية بمعزل عن هذه الاحداث اذ بدأ الوعي السياسي العرقي يتنامى وينشط في سبيل الخروج من المأزق الذي دخل العراق في دوامته, فبدأ الشباب المحتج في مطلع فبراير من العام 2011م ينظم لاحتجاجات موحدة ينادي فيها باخراج المحتل وبالقضاء على الفساد وإيجاد فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين، والدعوة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية, وبالفعل شهدت الساحة العراقية موجات احتجاجية كبيرة مارست كل انواع الضغط على صانع القرار العراقي, لكن بفعل العنف الذي قوبلت به

1 – ماجد الغرباوي, جدلية السياسة والوعي.. قراءة في تداعيات السلطة والحكم في العراق, ط1, المركز العلمي العراقي, بغداد, 2016م, ص ص (38–39).

الاحتجاجات في تلك المرحلة وما صاحبها من تبدد الحلم العربي خفت صوت المحتجين الا انه لم يسكت, اذ بدأ يتحين الفرصة المواتية لمعاودت الكرة ثانيةً وحدث ذلك بالفعل في الحركات الاحتجاجية اللاحقة. [1]

لم يقتصر تأثير الدول العربية على ثورات الربيع العربي بل تعدى ذلك ليبرز واضحا في الحركات الاحتجاجية في الاعوام 2015 و 2018م, فقد برز الدور العربي وضحا بمساعدة فواعل من الداخل للتأثير على مجريات الفعل الاحتجاجي سواء بالتمويه على اساس دعمه او من خلال اتهامه، وهذا نابع من معادلة الصراع والتنافس بين القوى الخارجية على العراق، وكان واضحا حجم التأثير العربي على الحراك الاحتجاجي من خلال التدخل بشكل مباشر سواء في تفسير الحراك الاحتجاجي وقضية انطلاقه انتهاء بتحليل الانتماءات التي تؤكدها السلطة وفق فكرة الخيانة. اما من حيث مسألة الرضوخ فقياس هذه العملية نسبية لاعتبارات المبادئ والالتزام الهوايتي (الهوية الوطنية)، لكن هذا لا يمنع من ان هناك من يتأثر ويرضخ للاغراءات المقدمة ايضا لاعتبارات النسق والمتبنى والتوجهات والمنطلقات الوطنية الى اخره من المفاهيم التي تعمل على تعزيز موقف المحتج.[2]

أما تدخلات الدول غير العربية فقد برزت منذ العام 2003م بعد ان دخلت قوات التحالف الدولي بقيادة امريكا وبريطانيا الى العراق وما قامت به من ازالة نظام واحلال نظام اخر بديل عنه يعزز من الهويات والانتماءات الفرعية التي اسستها سلطة الاحتلال الامريكي وسلطات الحكومات التي تشكلت بعد ذلك لتظهر للعلن هويتان الاولى العراقية التي لا تزال بحاجة لادوات ومحركات تعزز من قوتها في سبيل مواجهة التحديات، والثانية الهويات الفرعية التي عززت من وجودها طبقة تعتاش على تنامي هذا النوع من الهويات التي تساعدها على البقاء والاستمرار، بالتالي تكون هذه الطبقة محمية بشكل عام من الداخل من خلال ما اسسوه من قواعد اعتمدت بذلك على تعزيز فكرة الهوية الفرعية التي تحمي تجمع بشري من تجمع بشري اخر يحاول القضاء علية ومسح كل متبنياته وهذا ما تم العمل به من اليوم الاول من الاحتلال ولغاية اللحظة بعد ان أسس المحتل الامريكي لقاعدة كبيرة تحتوي على العديد من الافكار الغير وطنية. من تلك المرحلة والى الان تركت الحكومات العراقية المتعاقبة الباب مشرعا امام التدخلات الخارجية واصبح الداخل العراقي ساحة لتصفية الحسابات الدولية وما شاهدناه في الآونة الاخيرة من

1 – ابراهيم حسيب الغالبي, نزيهة صالح, مستقبل العراق في خضم التحولات الاقليمية (سوريا انموذجا), ط1, مركز العراق للدراسات, 2013م, ص43.

2 – مقابلة مع الدكتور اثير الجاسور استاذ العلوم السياسية \ الجامعة المستنصرية, بغداد, 2\5\2023م.

اختراقات للسيادة العراقية من الاطراف الخارجية الامريكية والايرانية والتركية الا دليلا واضحا على ما ذكرناه. [1] أذ عمدت الولايات المتحدة الامريكية منذ اليوم الاول لاحتلال العراق والى الان على تنفيذ سياساتها في منطقة الشرق الاوسط ومواجهة اعداءها في الاراضي العراقية الامر الذي اثر سلبا على الاحتجاجات العراقية خصوصا تلك التي انطلقت في تشرين من العام 2018م. أما فيما يخص التدخلات الايرانية والتركية في الشأن العراقي فقد اختلفت فيما بينها, اذ تدخلت دولة تركيا من بوابة مواجهة حزب العمال الكردستاني, وكان لعجز الحكومات العراقية عن حل هذه المشكلة ان تعززت التدخلات التركية في الشئون الداخلية العراقية بل تعدتها الى استخدامها الاراضي العراقية في ضرب عناصر الحزب وتنفيذها لعمليات عسكرية اودت بحياة المدنيين في الكثير من الاحيان امام انظار صانع القرار العراقي الذي وقف موقف المتفرج واكتفى بمذكرات الاحتجاج والادانة والاستنكار. [2]

أما التدخلات الايرانية في الشأن العراقي فقد سارت بأتجاهين الاول اقتصادي استهدف فك الحصار وتخفيف اعباء العقوبات الامريكية على ايران عن طريق العراق سواء كان ذلك بواسطة التبادل والتعاون التجاري ام بغيرها من الطرق والوسائل الاخرى. أما الاتجاه الثاني فكان عسكرياً بدأ بعد احتلال داعش للاراضي العراقية وما تبعه من علاقات تعاون وتوقيع عقود لشراء الاسلحة العسكرية من الجارة ايران وانتهى باستخدام الاراضي العراقية للتنافس والصراع العسكري (الامريكي – الايراني) سواء كان ذلك بطريقة مباشرة بين الطرفين ام غير مباشرة فيما يعرف عسكريا بالحرب بالوكالة. [3]

اذن شهدت الساحة العراقية تدخلات سافرة في الشأن الداخلي قابلها موقف حكومي متردد في مواجهة تلك الاحتجاجات لعبت تلك التدخلات الخارجية دورا بارزا في ان تكون جزء من اي حراك سواء بالسلب ام الايجاب بناء على نظرية الصراع الاقليمي والدولي بعد ان اصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات الدولية والاقليمية، فتحاول هذه القوى بشقيها الاقليمي والدولي على استمالة اي قيادة احتجاجية في محاولة منها لانتهاز الفرص في سبيل تحقيق اهدافها الاستراتيجية, اسهمت في غليان الشارع وتاجيج الرأي العام الداخلي وتشكيل وعيا وحساً وطنيا موحدا في مواجهة هذه الانتهاكات ورفضها رفضا قاطعا وقد عبر

---

1 – المصدر نفسه.

2 – ماجد الغرباوي, مصدر سبق ذكره, ص42. ينظر كذلك: ابراهيم حسيب الغالبي, مصدر سبق ذكره, ص ص (243,266).

3 – د. دنيا جواد, العلاقات العراقية – الايرانية بين الثوابت الموضوعية والمتغيرات المستقبلية, مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين \ كلية العلوم السياسية, العدد18, مجلد 3, 2009م, ص ص (81–83).

المحتجون عن رفضهم لهذه الانتهاكات عن طريق رفعهم شعارات تندد بالتدخلات الخارجية بكل صورها واشكالها سواء كانت تدخلات امريكية ام ايرانية ام تركية ام غيرها من التدخلات الاخرى كونها تشكل خطر على مستقبل العراق بصورة عامة والاحتجاجات على وجه الخصوص.

ثالثا: الحركات الاحتجاجية العراقية بعد 2011: ما حققته وما لم تحققه

في شباط من العام 2011م انطلقت احتجاجات شعبية واسعة منددة بسوء ادارة الدولة لملف الكهرباء وتوسعت بعد مشاركة كبيرة من قبل المواطنين, نجحت تلك الاحتجاجات بالرغم من القسوة التي جوبهت بها من قبل السلطة آنذاك، بكشف حجم الفساد والفوضى القائمة في ادارة الدولة وتشخيص مكامن الفساد وشخوصه إذ تم على اثرها اعتقال عدد من المحتجين الذين تعرضوا للتعذيب والضرب والاحتجاز واهم ما ميز تلك الاحتجاجات السلمية توحيد شعاراتها التي بدأت بهتافات ضد النظام الشمولي ما قبل 2003 وضد الفساد وضد كل الممارسات الشبيهة لذلك النظام، ورفعت شعارات محددة طالبت بالحرية والعدالة الاجتماعية والدولة المدنية. ومن ابرز الفاعلين في هذه الاحتجاجات مؤيد الطيب، علي السومري، شمخي جبر، هادي المهدي، نصير غدير، أحمد عبد الحسين، سعدون محسن ضمد، جاسم الحلفي، سعد سلوم ومجاميع أخرى من أماكن متفرقة في بغداد.[1] جوبهت تلك الاحتجاجات بالعنف واستخدام السلاح فبدل ان تقوم الحكومة بإجراء اصلاحات حقيقة في بنيتها وتحقيق لمطالب المحتجين عمدت الى ضرب الاحتجاجات بالقوة وتضييق الخناق على ناظميها وقادتها الامر الذي ادى الى اجبار المحتجين على الانسحاب من سوح الاحتجاج حاملين معهم غيض ونقمة كبيرين على السلطة وسطوتها, وبالفعل ادى استخدام القوة في انهاء تلك الاحتجاجات الى زيادة الاحتقان الشعبي وترقب الفرصة المواتية لتنظيم احتجاجات اخرى. جاءت تلك الفرصة في تموز 2015م اذ بدأت في حينها احتجاجات شعبية واسعة على سوء الخدمات, بدأت تلك الاحتجاجات من محافظة البصرة وانتشرت الى مدن ومحافظات العراق الاخرى وتحولت من احتجاجات ضد سوء الخدمات الى التنديد بالفساد وبالاحزاب السياسية الحاكمة وتمحورت مطالبها حول اربع محاور: تحسين الخدمات, ومحاربة الفساد, واصلاح القضاء, والقضاء على الاحزاب ونظام المحاصصة الذي اوجدته. مارست تلك الاحتجاجات ضغطا كبيرا على الحكومة في حينها والاحزاب السياسية خصوصا بعد ان انظم رجال الدين الى تلك الاحتجاجات وعبروا عن تاييدهم ودعمهم لها. لكن يبقى السؤال الاهم هو ما حققته تلك الاحتجاجات من مطالبها المرفوعة ؟ في الحقيقة لم تحقق

1 – مقابلة مع علي السومري, مخرج وناشط مدني, بعداد,6\6\2023.

تلك الاحتجاجات حتى ادنى مستوى من مطالبها فلم يحارب الفساد ولم تتحسن الخدمات بل ازداد الاثنين سوءا, ولم ينتهي نظام المحاصصة ولم تجري اي اصلاحات على السلطة القضائية, وما جرى كان مجرد التفاف على مطالب المحتجين واستخدام القوة في فض احتجاجاتهم كما هو معتاد من الحكومات المتعاقبة. زاد استخدام القوة من غليان الشارع ونفوره بوجه الطغمة الحاكمة وكذلك زاد من تنامي الشعور بضرورة تشكيل حركات احتجاجية مستقبلية لمواجهة تلك القوة, وبالفعل حدث ذلك في تشرين من العام 2019م. [1] اذ انطلقت في ذلك العام احتجاجات لم يسبق ان حدث مثيلها في العراق انظم اليها شريحة واسعة من كل اطياف الشعب العراقي فقد عدها الكثيرون انموذجاً ناضجا ومكمّلاً لحركات الاحتجاج التي ظهرت منذ 2011، غير إن الإنجاز الأكبر لإحتجاجات تشرين والتي ميزتها عن سابقاتها هو في تأسيس بنية فكرية اجتماعية جديدة لم تكن وليدة الحدث نفسه بل نتاج التفاعل الثقافي بين الشباب العراقي خاصةً في وسط وجنوب العراق خلال الفترة السابقة لانطلاق الثورة. مثلت احتجاجات تشرين لحظة حاسمة في تاريخ الاحتجاجات العراقية, حيث شاركت جميع التنسيقيات فيها ولكن دون قيادة واضحة. بالرغم من عدم اعلان أي جماعة باعتبارها قائدة لتظاهرات تشرين إلا أن السلطة ومن يقف معها تمكنت من قمع أبرز الناشطين فيها، من خلال عمليات اغتيال منظمة أو من خلال اختطاف الناشطين وترويعهم، او تهديد المشاركين فيها، لتنتهي هذه التظاهرات بعد أن قدمت أكثر من 700 شهيد على مذبح الحرية.[2] أسس هؤلاء الشبان رؤيتهم الخاصة لواقعهم وتصورهم الذاتي لوطنهم العراق الجديد، والتي تختلف جذرياً عن الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة, اتضحت تلك الرؤية عبر الشعارات والمطالب التي رفعوها, إذ هاجموا في شعاراتهم الطائفية واستغلال الدين واكدوا على دعم المرأة وتمكينها من المشاركة الفاعلة في جميع الفعاليات وتعزيز خصوصيتها الفردية, امتازت مطالب احتجاجات تشرين بتركيزها على جوهر مشكلة النظام السياسي ويمكن اجمالها بألغاء نظام المحاصصة الحزبية، وتغيير شكل النظام السياسي, وتعديل الدستور, والغاء قانون الانتخابات الموجود, وحل مجالس المحافظات وغيرها من المطالب الاخرى.[3]

1 – فارس كمال نظمي, السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية, مصدر سبق ذكره, ص ص (91-99).

2 – علي السومري, مصدر سبق ذكره.

3 – فراس ناحي, التحولات السياسية والثقافية التي حققتها ثورة تشرين, الحوار المتمدن, 26\11\2020م , متوفر على الرابط: https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=700262 , تاريخ الزيارة 6\6\2023.

ان المكاسب التي حققتها احتجاجات تشرين تعد من اكبر المكاسب في تاريخ الحركات الاحتجاجية العراقية, اذ استطاعت بفعل ضغطها على النظام السياسي القائم آنذاك من اجباره على اتخاذ جملة قرارات من بينها حل مجالس المحافظات واجبار رئيس الوزراء عادل عبد المهدي على تقديم استقالته وحل حكومته وتشكيل حكومة مؤقتة مهمتها اجراء انتخابات مبكرة, وتعديل قانون الانتخابات ووضع قانون انتخابي جديد. لكن يبقى السؤال الاهم هو: هل كل ما قامت به الحكومة من تغييرات كانت في صالح المحتجين ويعبر عن مطالبهم ام لا ؟ بالطبع لم تعبر تلك التغيرات عن مطالب المحتجين فلم يطالبوا بأستبدال شخص رئيس الوزراء بآخر فقط وانما طالبوا بتغيير شكل النظام السياسي, ولم تعبر الحكومة المشكلة مؤقتا (حكومة الكاظمي) ولا الحكومة المشكلة بعدها (حكومة السوداني) عن مطالبهم, ولم يجري اي تعديل للدستور كما طالب به المحتجون كما استمرت الاحزاب والقوى السياسية التقليدية التي خرج ضدها المحتجون في دفة الحكم بل وزادت سطوتها وتحكمها في مستقبل البلاد. [1]

ان ما حدث يمكن عده بالفعل لي لعنق المطالب والتفاف عليها ففي احسن الاحول لم تحقق الاحتجاجات التشرينية ولا سابقاتها حتى نصف مطالبها التي خرجت من اجلها وكان ذلك نتيجة لمعوقات قد اعاقتها عن تحقيق تلك المطالب, اذ شهدت جملة من المعوقات التي كانت سببا في اجهاضها, فمنذ العام 2011م والى اليوم يطالب المحتجون بتغيير شكل النظام واصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية واصلاح البنى التحتية وغيرها من المطالب الاخرى, الا ان الواقع الذي نعيشه يؤشر تدني واضح وتسويف ومماطلة في تحقيق تلك المطالب, ولعل السبب الرئيس يمكن ارجاعه الى ما يلي:

1- غياب القيادة الموحدة والمنظمة, اذ كانت العفوية والتلقائية هي الصفة الغالبة والمميزة للاحتجاجات, فلم تشهد سوح الاحتجاج تتويج لقائد موحد يشمل جميع التنسيقيات, وانما انقسمت الاحتجاجات الى مجموعة من التنسيقيات وكان لكل تنسيقية عدد من المنظمين الامر الذي ادى الى ضياع المركزية في اتخاذ القرار وازدياد الخلافات فيما بين الاعضاء المنظمين, فبغض النظر عن الضغوط والتهديدات التي قد تفرض على من يتصدى للقيادة الا انها امرا ضروريا ولا يمكن التغاضي عنه, وكان من النتائج السلبية لانعدام القيادة ان انسحبت هذه المشكلة الى المرحلة التي تلت الاحتجاجات, اذ بفعل غياب المركزية في اتخاذ القرار وتعدد الاراء ووجهات النظر ان انقسم المحتجون في تحديد موقفهم من المشاركة في الانتخابات السياسية وتمثيلهم نيابيا, فذهب بعظهم الى الدعوة الى

1 – حليم عبد الامير خماش, ادوات التهميش في تغطية الصحف العراقية احتجاجات تشرين 2019م انموذجا, مجلة كلية الاعلام \ جامعة بغداد, مجلد 19, العدد 59, 2023, ص69.

مقاطعة الانتخابات وبعظهم الاخر الى الدعوة الى المشاركة فيها وبين هذا وذاك ذهبت مطالبهم ادراج الرياح.[1]

2- قلة الخبرة السياسية للمحتجين وغياب الرؤية الاستراتيجية لمستقبل الحراك, اذ كان لقلة الخبرة السياسية وغياب الرؤية الاستراتيجية للحراك سببا في انهاء الحراك دون تحقيق المطالب المنشودة, فأذا ما اردنا احداث تغيير في بنية النظام السياسي القائم فعلينا الاجابة على التساؤل الذي يطرح : ما البديل عن النظام القائم؟ اذ لا بد للمحتجين من اعداد بديل عن النظام القائم ووضع خطة عمل مستقبلية تتضمن شكل النظام الجديد وطرق ووسائل تطبيقها لكي تكون واضحة للعيان, فلكي تنجح الاحتجاجات لابد لها ان تثبت لنفسها اولا وللشعب ثانيا بأنها البديل الناجح لهذا النظام وان تشرع بتطبيق ذلك منذ بدايات انطلاق الحراك, فعملية التغيير وحدها غير كافية لاقناع الشعب بالخروج كونها تؤدي بالنهاية الى خلق فوضى وحالة من انعدام الاستقرار السياسي والامني والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة منها الفوضى التي احدثتها ثورات الربيع العربي في بعض الدول والتي زادت من ازمات تلك الدول.[2]

3- الضبابية والعشوائية في تحديد الاهداف وطرق تنفيذها, فاذا ما اريد للاحتجاجات النجاح ينبغي عليها أما ان تسلك طرقا سلمية للتغيير عن طريق التبادل السلمي للسلطة بواسطة الانتخابات الديمقراطية, او ان تستهدف احداث ثورة شعبية لاحداث تغيير في بنية النظام السياسي, والاجتماعي, والقضائي بكل الطرق والوسائل المتاحة.[3] فغالبا ما وقف المحتجون موقف المتفرج حيال الوسيلة المثلى للتغيير فتراهم عاجزين عن احداث تلك الثورة المتوخاة كما هم عاجزين عن التغيير الديمقراطي بفعل انقسامهم الذي يعود الى غياب القيادة الموحدة كما اشرنا اليه سابقا.

4- اختراق الاحتجاجات, غالبا ما يؤدي اختراق الاحتجاجات الى افشالها اذ تسعى الاطراف المستفيدة من ضرب الاحتجاجات سواء كانت داخلية ام خارجية الى اختراق الاحتجاجات وشق وحدة الصف واثارة الفتن واعمال العنف والشغب ورفع شعارات تضعف من وحدة الاحتجاج وتشتت من تركيز المحتجين نحو الهدف الاساس. كانت ولازالت عملية اختراق الاحتجاجات من اهم الوسائل التي تتبعها السلطات في تفريق الاحتجاج والقضاء عليه وسرقته من بين ايدي ناظميه, فهي تعمل على زج عناصرها

---

1 - د. خالد المعيني, مصدر سبق ذكره, ص 24.

2 - د. جبار اسماعيل عبد, م.د. حسن هادي رشيد, التحديات التي تواجه النظام السياسي بعد التغيير الثوري (العوامل الداخلية), قضايا سياسية , جامعة النهرين \ كلية العلوم السياسية, العدد 69, 2022,ص ص (127-128).

3 - د. عبد الوهاب الكيالي, مصدر سبق ذكره, ص870.

داخل الحراك لتحقيق اهدافها وكلما كانت الاحتجاجات الشعبية منظمة كلما زاد ذلك من صعوبة اختراقها.[1]

- **الخاتمة:**

في الختام ان كل فعل احتجاجي ينطلق من افكار واهداف واضحة نابعة من واقع مرير يعيشه المجتمع يتمخض بصورة فعل احتجاجي شعبي بقيادات شابة مدعومة بوسائل ضغط اعلامية وشعبية تستهدف احداث تغيير في شكل وطبيعة النظام السياسي بغض النظر عن حجم التغيير المنشود, فسواء كان ذلك التغيير جزئي او شامل فهو عمل يستهدف تعزيز الوشائج الاجتماعية وربط النسيج المجتمعي من خلال اعادة صياغة اهداف موحدة تخدم مصالح المجتمع, وتسهم التوعية المجتمعية في اعداد قادة ميدانيين قادرين على القيادة والسيطرة والتوجه والوقوف بوجه الانتهاكات التي تمارسها السلطات الحاكمة بحق شعوبها. وتؤدي التوعية السياسية كذلك الى كسر حواجز الخوف الكامن داخل الشعوب واشعار السلطات ان هناك قوة شعبية مراقبة لعمله, ومسئولة عن محاسبتهم اذا ما استمروا في تماديهم باانتهاك حقوق شعوبهم وحرياتهم, وكذلك تسهم في اعادة ثقة الشعب بنفسه لذلك كان للحركات الاحتجاجية العراقية الدور الرئيس في اجبار القوى السياسية على مراجعة نفسها واعادة رسم خارطة النظام السياسي العراقي بكل قيمه واعتباراته فبغض النظر المعوقات التي اعاقت الاحتجاجات الا انها كانت ولازالت تعد وسيلة فعالة في تصحيح اعوجاج النظام السياسي, فاذا ما اريد للشعب العراقي النهوض والخروج من الازمة التي يمر بها عليه ان يكثف جهده في الضغط على النظام السياسي لاجراء اصلاحات جذرية تؤدي الى توفير فرص العيش الكريم لابناء العراق.

References:

1. Dr. Ahmed Mukhtar Omar and others, Dictionary of Modern Arabic Language, Volume 1, 1st edition, Alam Al-Kutub, Cairo, 2008.
2. Dr. Abdel Fattah Abdel Kafi, The Concise Encyclopedia of Political Terminology (Arabic-English), 1st edition, Arab Books, 2005.
3. Dr. Abdulwahab Al-Kiyali, Encyclopedia of Politics, 1st edition, Arab Institution for Studies and Publications, Volume 7, Beirut - Lebanon.
4. Andre Lalande, Lalande's Philosophical Encyclopedia, Volume 1, 2nd edition, translated by Khalil Ahmad Khalil, Awaidat Publications, Beirut - Paris, 2001

1 - د. جبار اسماعيل عبد, م.د. حسن هادي رشيد, مصدر سابق, ص130

5.Dr. Mohammed Al-Sahir, The Cultural Background of Authoritarian Rule in Contemporary Arab Societies, 1st edition, Dar Oum, Baghdad - Mutanabbi Street, 2014

6.Ahmed Abdel Rahman, Comprehensive Dictionary of Meanings, 1st edition, volume 2, Al-Ahram Center for Printing and Publishing, Cairo, 2014.

7.Ahmed Mokhtar Omar, Dictionary of Contemporary Arabic Language, 1st edition, volume 1, Alam Al-Kutub, Cairo, 2008.

8.Farouk Madass, Dictionary of Sociology Terms, 1st edition, Dar Al-Madani for Printing, Publishing and Distribution, Saudi Arabia, 2011.

9.Dr. Fares Kamal Nazmi, The Disenfranchised in Iraq - Their National Identity and Collective Needs, 1st edition, Dar Al-Basa'ir, Beirut, Lebanon, 2010.

10.Mohammed Mustafa, Al-Mu'jam Al-Waseet, 1st edition, Publications of the Arabic Language Academy, Cairo, 2004.

11.Dr. Shafiq Ibrahim Al-Jubouri, The Reality of Iraqi Society: A Sociological Study, 1st edition, Beirut, 2020.

12.Dr. Mohammed Sadiq Al-Hashemi, The Political Culture of the Iraqi People (and its most prominent transformations), 2nd edition, Iraq Center for Studies, Baghdad, 2013.

13.Dr. Khaled Al-Mu'ayni, So That Revolutions Are Not Stolen: Objective Studies in the Arab Spring, 1st edition, Dafaf Publications, Riyadh, 2014.

14.Group of Authors, Protest Behavior in Iraq: Individual and Collective Dynamics, 1st edition, Dar Al-Rafidain, Beirut, 2020.

15.Dr. Nawal Saadawi, Women's Issues, Thought and Politics, 1st edition, Madbouli Library, 2001.

16.Dr. Mohammed Sadiq Al-Hashemi, The Political Culture of the Iraqi People (and its most prominent transformations), 2nd edition, Iraq Center for Studies, Baghdad, 2013.

17.Fares Kamal Nazmi and Harith Hassan, The October Protests in Iraq: The Demise of the Old and the Struggle for the New, 2nd edition, Dar Sutoor for Publishing and Distribution, Baghdad - Mutanabi Street, 2021.

18.Adi Abdul Muzaher, The Electoral System and its Impact on Political Stability (with a view in light of the 2010-2014 election cycle in Iraq), Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, issue 54, volume 13, Baghdad, 2016.